

العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية

أ.سلمى سلطاني
الجزائر 03

الملخص بالفرنسية:

Ces dernières années, on a beaucoup parlé de la « Mondialisation » qui est devenu un terme connu dans toutes les parties du monde, il n'est pas encore défini, malgré tous les travaux réalisés elle est considérée comme une opération complexe touchant les domaines économique, financier. Culturel sociale et politique.

La mondialisation comporte alors des concepts multiples qui ne connaît pas de limite politique sociale culturelle et qui considéré le monde comme un petit visage limité, cela est le résultat des progrès technologique du développement de l'informatique et faire le rapprochement de tous les pays par un réseau très développé tel que les satellites et l'internet.

La mondialisation économique est l'axe principal du phénomène de la mondialisation, car la plus part de ces concepts s'écoulent dans les domaines économiques, car ce dernier influe sur les autres domaines politiques, culturelle, financier....

الملخص بالعربية:

لقد كثر الحديث عن "العولمة" في السنوات الأخيرة، وأصبحت لفظا يتردد في جميع أنحاء العالم إذا لم يتفق بعد عن تعريفه رغم كثرة ما كتب عنه، فهي تعتبر عملية مركبة تمس المجال الاقتصادي، المالي، الثقافي، الاجتماعي و السياسي.

فالعولمة إذن تحتوي على مفاهيم متعددة ومتداخلة بعضها البعض، حيث لا تعترف بالحدود السياسية، الاجتماعية والثقافية وتعتبر العالم كقرية صغيرة محدودة الأبعاد، فهي ناتجة عن التقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية وربط العالم بشبكة اتصال متطورة، كالأرقام الصناعية والانترنت.

تعتبر العولمة الاقتصادية المحور الأساسي لظاهرة العولمة إذ تنصب معظم تعاريفها في مجال الاقتصادي لأن هذا الأخير يؤثر على المجالات الأخرى: المجال السياسي، الثقافي، المالي...

المقدمة:

لقد أصبح عالم اليوم "قرية صغيرة" وهو اللفظ الأكثر شيوعا في الآونة الأخيرة حيث لا يعترف بالحدود السياسية والحواز الإدارية والجمركية والعادات والتقاليد، وذلك بسبب التطورات الذي يشهدها في مختلف الميادين الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية.

أصبحت العولمة تثير اهتمام وحديث الباحثين والخبراء الاقتصاديين، في الأوساط الجامعية والإعلامية من خلال عقد ملتقيات وندوات ومحاضر بكافة اللغات.

مفهوم العولمة:

إن العولمة تحتوي على تعاريف متعددة ومتداخلة بعضها البعض:

يقصد بالعولمة: إزالة الحدود الاقتصادية العلمية والمعرفية بين الدول، ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي¹.

❖ لغويا: العولمة مشتقة من "عالم" ومصطلح العولمة العربي هو ترجمة للكلمة الانجليزية Globalisation التي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل وهي كلمة مشتقة من كلمة Globe التي تترجم إلى الكون أو الكوكب الأرضي².

العولمة الاقتصادية

ويشير محمد عابد الجابري إلى لفظ العولمة باعتباره ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي. بمعنى الانتقال من سيادة الدولة القومية وحدودها إلى الكرة الأرضية جميعا، وقد تسمى العولمة بالكونية أو الأمركة...

❖ اصطلاحاً: العولمة حسب تعريف صندوق النقد في تقريره عن "أفاق الاقتصاد العالمي" مايو 1997 هي:

- التراتب (التواكل) الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع، كما أن التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن مع الانتقاء المتسارع الشامل للتكنولوجيا³.

- يمكن تعريف العولمة أيضا بأنها تعني بشكل عام، اندماج أسواق العالم في ميدان التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات في إطار من الرأسمالية وحرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اضمحلال الحدود الوطنية وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات، وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصادية الدولي⁴.

- جوهر العولمة حركة تاريخية وليدة ومازالت قيد التأسيس، وهي بحركة الحداثة التي برزت منذ حوالي 300 عام. وتستهدف دمج العالم وتوحيده اقتصاديا وسياسيا وحضاريا⁵.

- ويعرف (ادوارد غابريل) السفير الأمريكي في المغرب العولمة بقوله "أثما العملية التي تسهم في تقليص وتحويل عالمنا وتسريع انسياب المعلومات والموارد وتقريب الناس والبلدان والمنظمات من بعضها البعض سواء أرادوا ذلك أم لا"⁶.

- حسب المحلل الاقتصادي صادق جلال العظم: العولمة وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عمليات دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي، وقوى الناتج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج اقتصاديات المركز الأصلي ودوله¹.

- أما المعلق الأمريكي (توماس فريدمان) فإنه ينظر للعولمة نظرة نظامية حيث يقول أن العولمة هي نظام عالمي جديد وليست حالة حضارية جديدة، فالعولمة حسبه هي: "نظام عالمي جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والافراد على جميع المستويات"².

- من ناحية أخرى يرى المفكر البريطاني (رولاند روبرستون) "العولمة لا نظام أو كحالة وإنما مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والردّي والانساني، حيث يصبح حضور وتأثير العالمي والانساني مثل حضور المحلي والفردى"³.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نقول "العولمة" ظاهرة موضوعية، لها تأثير كبير داخل المجتمعات من خلال أوضاعها السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية وذلك باستخدام التطور التكنولوجي والأقمار الصناعية وشبكة الانترنت.

سننظر إلى تعريفات أكثر دقة من خلال أنواع العولمة ومن أهمها:

❖ العولمة الاقتصادية:

تعتبر العولمة الاقتصادية من أهم ركائز العولمة، وسنحاول إعطاء بعض التعاريف بما أنه يعد المحور الأساسي لهذا المقال. ينصرف مفهوم العولمة الاقتصادية فيما يلي:

العولمة الاقتصادية

- اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية⁴.

- تتمثل العولمة الاقتصادية في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود. كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم⁵.

ويرى Gaberialwackerman في العولمة الاقتصادية على أنها:

تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق انشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية، تصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات، والحكومة تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم¹.

جلال الشافعي: تظهر العولمة الاقتصادية أساسا في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه الحماية التجارية، بحكم ما نتج بدوره الاورغواي للجات، وانشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه الابعاد الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذلك انشاء التجارة الالكترونية².

ويشير هذا التعريف إلى تحوّل العالم إلى منظومة من العلاقات المتشابكة، وتزداد عمقا وتشابكا بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريبا، حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد على بعضها البعض فيما يتعلق بكل من السلع والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال، والعاملة والخبرة التقنية.

ويقول جون مينرد كيتز في موضوع الحرية الاقتصادية المعتمدة في العولمة كمبدأ أساسي: "دعنا نتخلص..... من المبادئ الميتافيزيقية والعامة التي تستند إليها من وقت لآخر سياسة الحرية الاقتصادية، ليس صحيحا أن الأفراد يمتلكون حرية طبيعية في فعاليتهم الاقتصادية، لا يوجد عقد يمنح حقوقا دائمة أو الذين يستحذون، ليس العالم محكوما من الأعلى بحيث يوجد دائما انسجاما بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع، وليست إدارة العالم هنا في الأسفل تحقق عمليا هذا الانسجام³.

ان فكرة العولمة الاقتصادية هي مقرونة في حقيقة الامر بفكرة الليبرالية وحرية السوق، فالتطبيق الامثل لمبادئ الرأسمالية نجده في ظل العولمة الاقتصادية حيث اصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، والعولمة الاقتصادية تقوم على العولمة الانتاجية والعولمة المالية والاعتماد المتبادل والمشارك في المجال الاقتصادي.

وتحويل العالم في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الى سوق واحدة. وحسب هذه التعاريف يمكن أن نقول أن العولمة الاقتصادية هي نتائج لمجموعة من الأسباب والعوامل التالية:

انهيار نظام بروتون وورد (1971-1973) بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون عام 1971 عن وقف تحويل الدولار إلى الذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، نقضا شديدا بسبب الحرب الفيتنامية، والاستثمارية الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الخارجية في إطار محاربة المد الشيوعي في ظل الحرب الباردة.

1. عولمة النشاط الانتاجي: عن طريق اعادة تقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

العولمة الاقتصادية

2. عولمة النشاط المالي: واندماج اسواق العالم، عن طريق تحرير سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال.

3. تغيير مركز القوة العالمية، من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.

4. تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

❖ العولمة المالية:

تشكل العولمة المالية أكثر النشاطات الاقتصادية عولمة، عرفت تعاريف عديدة منها:

أهم الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي⁷، فقد تميزت الانظمة النقدية والمالية والمحلية من قبل الحواجز التي كانت تعيق حركة رؤوس الاموال و توظيفها، ومع التوسع الكبير الذي شهدته أسواق المال العالمية 1982، خاصة تلك التي عرفت أسواق السندات أثناء الفترة الممتدة ما بين 1979 بعد تصديرها لنسب معينة من مجموع أصولها عالميا، بات من الضروري التحرر من القيود وإزالة الحواجز التي كانت تحول دون تطور الأعمال المصرفية، وبالتالي اعتبرت هذه الاجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية التحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي ومع تطبيق اجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز بدأت ظاهرة العولمة المالية تتجسد.

ومنه يمكن الاستدلال بمؤشرين رئيسيان للعولمة المالية:

➤ المؤشر الأول: نعي به تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.

➤ المؤشر الثاني: ويخص تطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي، حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعا في

التعامل اليومي لأسواق الصرف الاجنبي.

ومن أبرز المراحل التي مرت بها العولمة المالية ما يلي:

تحرير اسواق الاسهم انطلاقا من بورصة لندن في سنة 1986، ثم تبعها بقية البورصات العالمية، مما سمح بربط بعضها وعولمتها على غرار أسواق السندات.

➤ ظهور وتوسيع أسواق الأورو في معظم الدول الأوروبية.

➤ ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزات العمومية للدول المتقدمة خاصة أمريكا.

➤ ظهور أسواق المدينة كسندات الخزينة.

❖ العولمة السياسية:

تقوم العولمة السياسية على فكرة السيطرة والشمولية وعدم القبول بفكرة التعدد الايديولوجي خصوصا بعد ظهور الاحادية القطبية ومعها السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الامريكية أي أن التوسع الامريكي اتسعت رقعته لتشمل التوسع الاقتصادي ومنهجها في ذلك التحكم في سياسة العالم بغية الوصول إلى التحكم في اقتصاد واجتماع وثقافة وفكر العالم. وتعني العولمة السياسية ايضا نشر القيم الغربية في مجال السياسة بالدعوة إلى أخذ بالديمقراطية الغربية بوصفها نظاما للحكم، مع ما يتطلبه ذلك من تعددية سياسية وأحزاب، وحرية في التعبير ومجالس تشريعية وديساتير وراي عام وغير ذلك.

بما ان الولايات المتحدة الامريكية تراس كبريات دول العالم والتي بيدها زمام الامور، لا تتأثر كما تتأثر البلدان السائرة في طريق النمو، فهي التي تصنع القرارات، فلا يمكن أن تقضي على نفسها بنفسها.

وذهب حكام هذه الاخيرة الى ترسيخ فكرة ترعم العالم حيث قال الرئيس الامريكي (جورج بوش الاب) "قيادتنا العالمية وقوتنا الوطنية تكملان وتعضدان بعضها البعض، انهما تشكلان نسيجنا متضافرا له نفس صلابة العلم الامريكي" ويتبعه

العولمة الاقتصادية

(بيل كلينتون) بالقول: إن زعامة الولايات المتحدة للعالم أمر واجب عليها وهي حاجة ضرورية لباقي اجزاء العالم⁸. ويجب الاشارة من ابرز مظاهر العولمة السياسية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر حرب الخليج خير دليل على ذلك وما زالت التهديدات قائمة والقائمة طويلة.

ويمكن تعريف العولمة السياسية على انها تقليص فاعلية الدولة او تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية⁹.

العولمة السياسية تعني نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدول وتمهين عليها.

❖ العولمة الثقافية:

وتعني نشر الفكر العربي وتعميمه، كما تقوم على إزالة الفوارق والقيم التي تميز كل حضارة على غيرها. ففي ظل العولمة يجب إزالة تلك الفوارق إن لم نقل إعدامها أو محاربتها. فالأمركة أو العولمة تسعى إلى خلق نمط ثقافي مشترك.

فالثقافات التي لا تكون قوية فمآلها الزوال والانحثار ولهذا يجب التفتح في ظل تيار العولمة الجارف بحذر وعقلانية. إن مؤيد والثقافة العالمية يقولون أن الثقافات الأخرى، أي العربية الإسلامية، لا تتواءم والعصر، أنها ثقافات مقيدة دينيا ولغويا، لذا يجب أن تفتح على الثقافات الأخرى أي الغربية ولكن كيف التفتح على ثقافة وهي توصف على أنها "نفاية الثقافات وثقافة النفايات".

وفي البلد الاساسي الذي يحضنها، أي الولايات المتحدة الامريكية وفي عاصمتها نيويورك، يتم اغتصاب امرأة كل ثلاث ساعات، ويقتل شخص كل ساعتين ويقع اعتداء كل ثلاثين ثانية، ان الولاية المتحدة الامريكية تملك الرقم القياسي للجريمة ولتعاطي المخدرات وهذا حسب إحصائيات الشرط الامريكية¹⁰.

كما يعرف (عبد الاله بلقزيز) العولمة لثقافية أنها: "فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الاحتراق الذي يجري بالعنف، المسلح بالتقانة فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغنا عملية العولمة"¹¹.

ويضيف الكاتب السابق الذكر أن العولمة الثقافية ماهي سوى "السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال.

اسباب بروز العولمة: من أهم أسباب بروز العولمة يمكن ذكر الآتي:

- إنهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي مما جعل أمريكا تنفرد بقيادة العالم.
- التطور التكنولوجي لوسائل الاعلام، من أقمار صناعية شبكة الانترنت، النقال
- انتقال رؤوس الأموال.

- توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

- تعاظم دور المعلوماتية والادارة والمراقبة من ادارة نظم المعلومات.

مبادئ وأسس العولمة:

- إقامة سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز أو قيود ادارية او مادية.
- تحقيق التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشية.
- اعطاء فرصة كاملة لقوى الابتكار والتطوير والتنمية.

العملة الاقتصادية

- الاعتماد على هياكل انتاجية عالية المستوى لتقديم خدمات مثلى.

أثار وانعكاسات العملة:

الآثار السلبية:

- الغزو الثقافي وما ينتج عنه من الانسلاخ عن القيم.
- عجز الشركات الوطنية من مواجهة قوة الشركات المتعددة الجنسيات.
- تهميش دور هيئة الأمم المتحدة.
- تكريس السيطرة الأمريكية.
- تعميق الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- خلق نوع من الصراع بين الحضارات.

الآثار الايجابية للعملة:

- من إيجابيات العملة التي يمكن سردها ما يلي.
- توسيع الأسواق وتحرير التجارة وما ينجز عنه في تطوير الانتاج والمنتج وتقديمه بأسعار مناسبة.
- السماح بنقل التكنولوجيا للعالم الثالث.
- احداث ثورة كبيرة في عالم التكنولوجيا.
- الاعتماد الواسع على معايير الكفاءة الاقتصادية.
- توسيع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع دائرة الانتاج.
- آليات العملة الاقتصادية وشركاتها: من بين مؤسسات العملة نجد ثلاث والتي تسمى بـ "ثالوث العملة" وهي:
- منظمة التجارة العالمية: المسؤولة عن ادارة النظام التجاري للعملة.
- صندوق النقد الدولي: المسؤول رسميا عن ادارة النظام النقدي للعملة.
- البنك الدولي وتوابعه: المسؤول عن ادارة النظام المالي للعملة.
- كما يجب اضافة الشركات المتعددة الجنسيات، للدور الذي تلعبه في العملة الاقتصادية.

منظمة التجارة العالمية:

تأسست المنظمة للتجارة رسميا في مراكش يوم 15 أفريل 1994 حيث تم الاعلان عن انشائها لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات). وقد اختر يوم الفاتح من جانفي من سنة 1995 كتاريخ لسريان مفعول هذا الارتفاق وعينت مدينة "جنيف" السويسرية كمقر للمنظمة.

جاء تأسيسها بعد أطول وأضخم جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من إطار الجات، لتحرير التجارة الدولية والتي عرفت باسم "جولة لاووغواي".

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أخطر مؤسسات العملة حيث تعد القاعدة القانونية والتأسيسية لنظام التجارة المتعددة الأطراف، فهي تجسد أهم الالتزامات التعاقدية التي توضح كيف تصيغ الحكومة قوانينها وقواعدها الداخلية في مجال التجارة .

العولمة الاقتصادية

صندوق النقد الدولي:

أنشأ رسمياً صندوق النقد الدولي عبر انعقاد مؤتمر (بريتونوودز) بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1 و 22 جويلية 1944 وقد وقعت على اتفاقية التأسيس حوالي 44 دولة ، واصبحت نصوص هذا المؤتمر نافذة في 25 ديسمبر 1945. أما عن الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق فقد كانت يوم 8 مارس 1946 في مقرها الذي يوجد في العاصمة الأمريكية واشنطن.

ويمكن تعريفه على أنه ¹² "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة لنظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".
البنك العالمي¹³:

تبعاً لاتفاقيات (بروتون وودز) التي انعقدت من 1 إلى 22 جويلية 1944، أنشأ البنك العالمي وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي لبنك في الفترة من 8-14 مارس 1946 في مدينة سافانا بالولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ عمله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946 حيث قدم أول قرض له في فرنسا.

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات منظمات أو اتفاقيات كسابقيها، أي منظمة التجارة العالمية، مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومع ذلك فهي تعد الآن، ولا منازع، المحرك الأساسي لمقاييد العولمة الاقتصادية، لقد مر مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات بمرحلتين:

المرحلة الأولى: كان يدور فيها المفهوم حول ما يسمى بلغة الاقتصاديين بالمشروعات المتعددة الجنسيات Multinational Enterprise أو بلغة القانونيين بالشركات متعددة الجنسيات Multinational Company وكانت المسميات في هذه المرحلة تحاول أن تحدد مفهوم الخاص بتلك الكيانات العملاقة... وعلى هذا النحو شارع استخدام اصطلاح الشركات او المشروعات متعددة الجنسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية ودوائر الأعمال وهو لا يعني قط أن المساهمين في ملكية هذه الشركات أو المشروعات ذوي جنسيات متعددة ولكنه يعني أيضا أن هذه الشركات أو المشروعات بالرغم من استراتيجياتها وسياساتها وخطط ملها تصمم مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم¹⁴.

المرحلة الثانية: وتبلور هنا المفهوم الاكثر دقة. فالشركات المتعددة الجنسيات عبارة عن شركات عملاقة تتعدى القوميات، لها فروع في مختلف أنحاء العالم مع أنها تملك وطن أصلي لها يطلق عليه بالوطن الأم، وتعتمد في نشاطها على سوق متعدد الدول، ويمتاز عملها بحرية التحرك ونقل الموارد وعناصر الانتاج وتؤمن هذه الشركات بوطن واحد وهو الوطن الذي تحقق فيه الربح.

خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز بعدة خصائص¹⁵:

- كبر حجم المشروعات التي تقوم بها، وهذا يعطيها قوة اقتصادية.
- تميز هذه الشركات باحتكار السوق، وهذا لازدياد حجم المشروعات الكبيرة التي تؤدي إلى سحق وإزالة كل المشروعات الصغيرة.

العولمة الاقتصادية

- استخدام هذه الشركات في مشروعاتها أحدث ما تجود به التكنولوجيا من حداثة، هذا ما يزيدها قوة واحتكارا.
- الارتباط الوطيد بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية المتقدمة الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتمركز أكبر وأهم هذه الشركات.
- دور الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل الأداء الاقتصادي العالمي الجديد:
- تتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في 80% من حجم المبيعات في العالم.
- تستحوذ هذه الشركات على 40% من حجم التجارة العالمية¹⁶.
- ابتكار طرق جديدة في الإنتاج.
- المساهمة في تطوير تكنولوجيا الاتصال ومعالجة المعلومات.
- تطوير استراتيجيات التسويق.
- توفير مختلف المنتجات والسلع.
- الوطن العربي والشركات المتعددة الجنسيات :

ان الشركات المتعددة الجنسيات وجدت في الوطن العربي بحكم الاستعمار والظروف التاريخية، ناهيك عن أرض خصبة تعود بالخيرات الطبيعة المختلفة وأنظمة اقتصادية تتماشى وأهدافها ومن جهة أخرى فان التقدم العلمي والتكنولوجي والتحكم في معرفة لعب دورا هو كذلك في قدرة توغل هذه الشركات في البلاد العربية، لأنه وللأسف الشديد. فان هذه الأخيرة ليس لها دور يذكر في انتاج المعرفة أو في التطور التقني.

من بين الخيرات التي تزرع بها البلاد العربية هي الذهب الاسود التي تنهافت عليها الشركات المتعددة الجنسيات، وتلك المادة الخام أي النفط يلعب دورا بالغا في اقتصاد دول الوطن العربي، وكذلك الدول المتقدمة التي جعلت من هذه المادة هي الأخرى أساسا لاقتصادها وصناعتها.

وأخيرا يمكن القول أن دول الخليج العربي تميزت عن سائر الدول العربية والنامية بدرجة من الرخاء المادي والاقتصادي الذي حققته بفضل المزيح (النفط زائد الشركات المتعددة الجنسيات)، إلا أنه فقدت نوع من المناعة والحصانة ولو نسبيا في سلطة لقرار والتحكم في شؤونها الداخلية الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

خاتمة:

إن ظاهرة العولمة ظاهرة معقدة ومركبة، غزت كل مجالات الحياة، الاقتصادية، ثقافية، سياسية، اجتماعية، واصبحت حديث كل الناس. بمختلف طبقاتها الاجتماعية، وتبقى العولمة الاقتصادية من اهم مظاهر العولمة، فالاقتصاد يؤثر على السياسة والثقافة...

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. هاته العولمة الاقتصادية يقودها "ثالوث العولمة"، المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي دون أن تنسى الشركات المتعددة الجنسيات. يمكن القول إذن أن العولمة سيف ذو حدين، فبقدر ما يمكن للمجتمعات أن تكسب بعض من مزايا العولمة بقدر ما يمكنها أن تخسر الكثير دون أن تشعر.

العولمة الاقتصادية

المراجع:

- بثنية حسين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، دار الأمين القاهرة، 2000 ص 27.
- د. عبير محمد عبد الخالق: "العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007، ص 15.
- العيد صالح: "العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة"، دار الخلدونية الجزائر، طبعة 2006، ص 59.
- محمد الاطرش: (اقتصادي عربي ووزير سابق في سوريا) "العرب والعولمة"، المستقبل العربي، العدد 1999 م، ص 109.
- فلاح كاظم المحنة: "العولمة والجدل الدائر حولها" الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، الطبعة الأولى، ص 11-15.
- حسن حنفي، صادق جلال العظم: "ما العولمة"، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1998، ص 93.
- نخبة من الباحثين: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، الطبعة الأولى، ص 34.
- محمد الاطرش: "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية - هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، لبنان، بيروت، 2001، ص 226.
- عمر صقر: "العولمة قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002-2003، ص 41.
- جلال الشافعي "العولمة الاقتصادية واثرها على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام عدد خاص 2002، ص 19.
- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها - الدار الجامعية - الاسكندرية، 2006، الطبعة الأولى، ص 49.
- فلاح كاظم المحنة: "العولمة والجدل الدائر حولها"، مرجع سابق ذكره، ص 8.
- johnmynardkeynes : the end of laissez faire, 1926 نقلا عن مجلة المستقبل العربي، العدد 1999 ص 24
- in : essays in persuasion, london, new york, 1963, P 312-313.
- Gaberialwackerman de l'espace national à la mondialisation « édition copy-right, 1995,P :157.

الهوامش

- 1 بثنية حسين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، دار الأمين القاهرة، 2000 ص 27.
- 2 د. عبير محمد عبد الخالق: "العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2007، ص 15.
- 3 العيد صالح: "العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة"، دار الخلدونية الجزائر، طبعة 2006، ص 59.
- 4 محمد الاطرش: (اقتصادي عربي ووزير سابق في سوريا) "العرب والعولمة"، المستقبل العربي، العدد 1999 م، ص 109.
- 5 فلاح كاظم المحنة: "العولمة والجدل الدائر حولها" الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، الطبعة الأولى، ص 11-15.
- 6 حسن حنفي، صادق جلال العظم: "ما العولمة"، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1998، ص 93.
- 1 نخبة من الباحثين: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، الطبعة الأولى، ص 34.
- 2 محمد الاطرش: "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية - هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، لبنان، بيروت، 2001، ص 226.
- 3 عمر صقر: "العولمة قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002-2003، ص 41.
- 4 Gaberialwackerman de l'espace national à la mondialisation « édition copy-right, 1995,P :157.
- 5 جلال الشافعي "العولمة الاقتصادية واثرها على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام عدد خاص 2002، ص 19.

العولمة الاقتصادية

- ¹ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها - الدار الجامعية - الاسكندرية، 2006، الطبعة الأولى، ص49.
- ² فلاح كاظم الخنة: "العولمة والجدل الدائر حولها"، مرجع سابق ذكره، ص8.
- ³ نقلا عن مجلة المستقبل العربي، العدد 1999 ص 24 : johnmynardkeynes : the end of laissez faire, 1926 in : essays in persuasion, london, new york, 1963, P 312-313.
- ⁷ نخبة من الباحثين: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 18-35-28.
- ⁸ نخبة من الباحثين: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 18-35-28.
- ⁹ نخبة من الباحثين: "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 18-35-28.
- ¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص 68-80-156-157.
- ¹¹ عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص 68-80-156-157.
- ¹² عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص 68-80-156-157.
- ¹³ عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص 68-80-156-157.
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة الاقتصادية منظمتها - شركاتها - تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص 68-80-156-157.
- ¹⁵ أبو العلا على أبو النمر: "العولمة والنظام العالمي الجديد"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، الطبعة الأولى، ص 54-55.
- ¹⁶ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص31.